

المصطلح الاقتصادي

بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي

في العصر الحديث

الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

مقدمة :

وصلت الدولة الإسلامية إلى أخطر منقلب لها في تاريخها السياسي مع انهيار الدولة الأندلسية . وكانت الدولة الإسلامية قد ظلت إلى ذلك الحين تقود حركة النشاط العلمي والثقافي في العالم بالرغم من جميع مظاهر الضعف التي انتابتها . وقد أقر الغربيون بفضل علماء المسلمين (العرب وغيرهم) عليهم في الطب والعلوم الطبيعية والرياضيات والفلك وذلك على عكس موقفهم من العلوم الإنسانية وعلمائها الأجلاء . ويبدو أن موقف العالم الغربي من العلماء المسلمين واجتهاداتهم في المجالات الإنسانية قد تأثر كثيرا بالاتجاهات المضادة للإسلام والتي لم تختف أبدا من الساحة الأوروبية ابتداء من فتح الأندلس إلى انهيارها (بعد ذلك) .

وفي مرحلة أخرى من التاريخ حاول العالم الغربي أن يفرض سيطرته ويمد نفوذه إلى العالم الإسلامي بطريق القوة .. فكانت الحملات الصليبية الشرسة التي بدأت من أوروبا

الغربية خاصة فرنسا وانجلترا . وفشلت الحملات الصليبية واندحرت حين كانت الأمة الإسلامية مازالت قادرة على أن تدفع عن نفسها خطر الغزو الأجنبي العسكري والفكري ، ولكنها نجحت في مرحلة لاحقة من التاريخ . وخلال القرون الممتدة من هزيمة ملوك أوروبا الصليبيين على يد صلاح الدين إلى انتصار نابليون بونابرت على ممالك مصر الذين ضعفت شوكتهم وزادت خلافاتهم ومطامعهم واستبدادهم بالناس كانت أوروبا مستمرة في تقدمها العلمي في كافة المجالات . . وشهدت أوروبا الثورة الصناعية الهائلة وأصبحت لديها مجتمعات متحضرة تزدهر بها ، وقوة حربية هائلة ليست موجودة في مكان آخر من العالم .

وخلال القرن التاسع عشر الميلادي تمكنت القوى الأوروبية الكبرى من اقتسام خريطة العالم الإسلامي فيما بينها سواء في آسيا أو أفريقيا ، في بلاد العرب أو في غير بلاد العرب .

ولم يتوقف النفوذ الاستعماري عند نقطة السيطرة العسكرية ومحاولات إحكام السيطرة الاقتصادية على موارد العالم الإسلامي بل امتدت إلى أبعد من ذلك . لقد سعى المستعمرون الأوروبيون بعقولهم ونفوذهم الجديد إلى تحقيق آمالهم الصليبية القديمة ، فكانت محاولات الغزو الفكري والثقافي لأوطاننا . وكانت العقبة الكبرى أمام هذا الغزو الخطير متمثلة في الإسلام وبدأت محاربة الإسلام فكرياً بمحاربة اللغة العربية التي نزل بها القرآن ثم امتدت إلى محاربة الشريعة الإسلامية بإدخال قوانين غربية وضعية تحل محلها . وفي ظل هذه التطورات دخلت بعض المؤسسات الاقتصادية الغربية التي يتعارض نشاطها مع الإسلام - مثل البنوك الربوية - إلى العالم الإسلامي تحت ستار مصطلحات مستحدثة تخفي هويتها الحقيقية .

إلا أن أخطر مراحل الغزو تحققت مع إرساء قواعد دائمة للتبعية الفكرية وذلك عن طريق أبناء العالم الإسلامي أنفسهم ، حيث تم تمهيد الطريق للصفوة وللناخبين منهم حتى يتلقوا تعليمهم في أوروبا قلب الحضارة والنهضة الحديثة ! والحقيقة أن الفجوة الحضارية بين بلدان العالم الإسلامي (في الوطن العربي أو خارجه) والبلدان الغربية كانت قد تضخمت إلى حد مذهل لأبناء المسلمين حينما وقفوا عليها في القرن التاسع عشر أو بعد ذلك في القرن العشرين .

وانتقل الفكر الغربي إلى بلداننا عن طريق من تلقوا العلم من أبناء المسلمين أكثر مما انتقل عن طريق المستعمرين . وأصبحت هناك قنوات ثابتة يمر منها تيار الفكر الغربي مباشرة إلينا وأصبح طلاب العلم في بلادنا يأخذون هذا الفكر من أساتذتهم وبلغة أوطانهم وهم على يقين أن فيه تحقيقاً لمصالحهم مع أنه ليس كذلك بالضرورة . واتسعت قنوات الاتصال بعد ذلك وتفرعت من الجامعات إلى المدارس إلى غيرها في جميع مجالات حياتنا حتى أصبحنا نقرأ ونسمع الفكر الغربي دون أن ندري أنه دخیل علينا مضاد لشریعتنا ولاخلاقنا وللغتنا العربية ، لغة القرآن .

كما انتقل الفكر الغربي أيضا بمصطلحاته وتطبيقاته إلينا عن طريق التجارة والمؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الغربي والتي يستدعي التعامل معها التعرف على طبيعتها وإتقان لغتها والالتزام بطرقها في المعاملات .

وكان طبيعيا في هذا الإطار أن تدخل المصطلحات العلمية الأجنبية الغربية على ديننا وحضارتنا إلى فكرنا وثقافتنا ..

واليوم ونحن نتباحث في كيفية إرساء قواعد المصطلحات وتطويرها على أسس إسلامية صحيحة علينا أن نتعرف على الإطار العام الذي تسبب في إهمال هذه الأسس من قبل وعلى العوامل التي ما زالت تقف أمام إحياء هذه الأسس إلى الآن ، لأنه بدون ذلك يتعذر التوصل إلى نتائج إيجابية .

ظاهرة المصطلحات الاقتصادية المستوردة من خارج البلدان العربية وآثارها :

المصطلح كلمة أو تعبير بكلمات قلائل لمعنى أو مفهوم محدد في دائرة العلم . والمصطلح في علم الاقتصاد (كما هو الحال في علوم أخرى) كان يبدأ من اجتهاد فردي فإذا ثبتت صلاحيته من خلال مساهمته في التحليل أصبح شائعا في الاستخدام ودعامة يعتمد عليها في تطور العلم .

وعلم الاقتصاد الذي نعرفه في بلادنا العربية نقل إلينا من العالم الغربي على مدى فترة طويلة من الزمن ولكن بصفة رئيسية خلال القرن الميلادي الحالي (القرن العشرين) . ومنذ بداية الاجتهاد في البحث الاقتصادي من خلال الإطار الإسلامي أصبح

علم الاقتصاد المنقول إلينا يعرف باسم "الاقتصاد الوضعي" تمييزاً له عن "الاقتصاد الإسلامي" وهذان مصطلحان جديدان نستفيد منهما .

وتميز المصطلح في علم الاقتصاد الوضعي ببعض خصائص وثيقة الصلة بتطور العلم . ومن أبرز هذه الخصائص في العصر الحديث :

- أ- الارتباط بالمفهوم الفلسفي المادي .
- ب- الارتباط بالبيئة الواقعية للعالم الغربي .
- ج- الابتعاد عن المثاليات والاتجاه نحو ما يسمى "بالحيطة العلمية" .
- د- الاتجاه نحو التجريد Abstraction للظاهرة الاقتصادية .

ومع تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي ظهر واضحاً خطورة دخول المصطلحات الوضعية في هذا الفكر دون تدقيق أو تمحيص وخطورة تداخل هذه المصطلحات الوضعية مع المصطلحات الإسلامية الموروثة أو المستحدثة . ومن ثم ظهرت خطورة انتقال بعض الجرائم المعدية الكائنة في الفكر الغربي إلى الفكر الإسلامي المعاصر ومن ثم أهمية ضبط أمر المصطلحات العلمية وإحكام استعمالها .

وهذه المهمة لا هي بالسهلة أو اليسيرة وتستدعي بالضرورة جهداً مشتركاً وضخماً بين علماء الاقتصاد والفقهاء الإسلامي وعلماء اللغة . ومع ذلك فإن الاجتهاد الفردي قد يسهم بشيء في تمهيد الطريق في هذه المهمة الضخمة التي تواجهنا حاضراً وسوف تواجهنا مستقبلاً!!

أسئلة لمصطلحات اقتصادية وضعية وبيان خلفيتها ، وخطورة أخذها بظاهرها معناها أو إعادة استعمالها كما هي دون توضيح أو تعديل :

أ- مصطلح النظرية الاقتصادية Economic Theory وانعكاساته على علم الاقتصاد :

النظرية المعاصرة عبارة عن تقرير يحدد مقدماً علاقة بين حقائق معينة تمت ملاحظتها ، وهذه العلاقة قد تم فحصها واختبارها من قبل باحثين مستقلين .. وهي كما عبرت مسز روبنسون عالمة الاقتصاد المشهورة صندوق يجمع عدة أشياء : المصطلحات أو التعريفات ، والبداهيات أو المقدمات الأساسية أو المسلمات ، وهذه ليست مفترضة

أو مقامة على أسس منطق نظري وإنما مشتقة من البيئة الواقعية وتعبّر عنها بأكبر قدر من الدقة والفرض المفسر Explanatory Hypothesis أو الفرضية النظرية Theorem وهو اجتهد صاحب النظرية .

والمعنى المذكور للنظرية الاقتصادية والذي يرد بالمعاجم الاقتصادية الغربية انظر مثلاً : (Sloan and Zurher Dictionary of Econ.) يرتبط بالمنهج الاستقرائي والتجريبي ، يرتبط بالملاحظات الواقعية -أي التي أخذت من البيئة التي خرجت منها النظرية وليس غيرها على سبيل التأكيد . وبالطبع فإن كل بيئة لها خواصها الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الخواص التي تجعلها مختلفة عن غيرها . ولو أن النظرية ارتبطت بالاستنباط وبمقدمات أساسية يفترض صحتها لكان الأمر مختلفاً .

وفحص النظرية الاقتصادية الحديثة واختبارها يتم بالنسبة للفرض المفسر وذلك في إطار البديهيات أو المقدمات الأساسية المشتقة من البيئة الواقعية .

ولقد أغفل الكثيرون ممن يدرسون علم الاقتصاد الوضعي في المعاهد والجامعات هذه الحقائق الخاصة بمصطلح النظرية الاقتصادية حتى إنها أصبحت معروفة فقط من خلال الفرض المفسر لها دون اعتبار للمسلمات أو المقدمات الأساسية التي اشتقت من واقع معين ويعتمد عليها هذا الفرض في صحته . وهكذا غاب عن كثير من طلاب العلم في بلادنا بسبب نقص المعرفة الخاصة بمصطلح النظرية (في علم الاقتصاد الوضعي الحديث) طبيعة العلاقة بين هذه النظرية والحقائق المستمدة من الواقع الذي نشأت فيه ، وتسبب هذا الخلل في تصور إمكانية استخدام الفرض المفسر واختياره في أي بيئة أخرى .. أي في أي ظروف أخرى . فصارت النظرية الاقتصادية الوضعية وكأن لها صفة العمومية وهي ليست كذلك أبداً .

وحينما نتكلم عن علم الاقتصاد (الوضعي) الحديث فإنه يتألف من نظريات تمت جميعاً في إطار القالب الاصطلاحي الذي سبق إيضاحه .. ومع ذلك فإن الكثير منا في البلدان العربية يأخذ هذا العلم بالمفهوم الذي يجعله مقارناً بالعلوم الطبيعية والكيمياء أو الرياضيات والتي تقبل نظرياتها التطبيق في كل الظروف . وهذا خطأ كبير حيث إن صحة هذا العلم وإمكانية الاستفادة منه نسبية محضة .. الخ . وهكذا فإن مصطلح علم الاقتصاد (الوضعي) يحتاج إلى توضيح كما هو الحال بالنسبة لمصطلح النظرية

ب- مصطلحات الرأسمالية الاشتراكية في مجال النظام الاقتصادي :

هذه المصطلحات مستخدمة في علم الاقتصاد الوضعي بصفة شائعة حيث لا غنى عنها لبيان الإطار الذي يتم فيه تحليل العلاقات المختلفة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي .

ولنبدأ بمصطلح الرأسمالية Capitalisme لقد استخدم هذا المصطلح تاريخيا في الفكر الاقتصادي الوضعي للإشارة إلى النظام الاقتصادي الذي ساد أوروبا بعد انتهاء عصر الإقطاع . ثم استخدم المصطلح بعد ذلك بشكل أكثر عمومية للإشارة إلى أي نظام متميز بالملكية الخاصة لرأس المال أو بشكل أعم لجميع عوامل الإنتاج المادية من آلات ومعدات وتجهيزات وموارد طبيعية، ومتميز بحرية التصرف التامة في الملكية الخاصة بالبيع أو التأجير للغير للانتفاع بها أو الاستخدام المباشر أو غير المباشر في عمليات الإنتاج، ويلاحظ أن حرية التصرف تعني حرية المعاملات في الأسواق وتعني عدم تدخل الدولة بسلطتها في أي شيء مما سبق . وارتبط المصطلح أيضا اجتماعيا بوجود طبقة "عاملة" وهي الطبقة التي لا تملك رأس المال كما ارتبط فلسفيا بالحرية الإنسانية في إطار مفهومها الطبيعي الذي يعني أن الفرد هو النواة الأساسية للمجتمع وأنه قادر بتصرفاته على تحقيق رفاهيته الخاصة ، كما أن رفاهية المجتمع سوف تتحقق أيضا من خلال فلسفة اليد الخفية التي شرحها "سميت" ، وأن الدولة لذلك لا ينبغي أن تتدخل بل تترك كل شيء للتصرفات الفردية التي تنظمها القوانين التي ارتضاها الأفراد لتلائم النظام وفلسفة هذا النظام .

من هذا المنطلق نجد أنه إذا اقتصر فهم المصطلح الخاص بالرأسمالية على أنه يعني الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج وحرية الإنتاج وحرية التصرف في الأسواق دون البعد التاريخي والسياسي أو البعد القانوني الاجتماعي فإننا نبعد كثيرا عن الحقيقة . وهذا ما يحدث كثيرا حينما يعتقد البعض أن الرأسمالية هي الملكية الخاصة لرأس المال وحرية الأسواق ويحاول أن يضيف عليها صفات أو خصائص ليست منها أبدا . بل إن الكثير لم يدقق أبدا في المنشأ الفلسفي للرأسمالية وفكرة اليد الخفية التي قال بها سميت ولم يعلم أن هذه الفكرة كانت محاولة منه لتصور كيفية عمل القوانين الطبيعية

وكيفية تحقق التوازن الطبيعي عن طريق الأفعال الفردية للإنسان ، الكائن المميز في هذا الكون ، وهو الأمر الذي فشل الفيزيوقراط في تفسيره من قبل .. ولا يعرف الكثير أن سميت قد تأثر في هذه الفكرة بدراسة اللاهوت المسيحي وبفلسفته التي عبر عنها في كتابه نظرية الميول أو العواطف الأخلاقية Theory of Moral Sentiments .. فكيف يتصور البعض مثلاً بعد ذلك أن يكون الاقتصاد الإسلامي قد اعتنق فلسفة الرأسمالية أو أن فيه جانباً منها؟ ابتداءً من ماكسيم رودنسون إلى الذين تطرقوا إلى الاقتصاد الإسلامي وفلسفته في العصر الحديث .. إلا إذا كان هناك إجحاف بالإسلام أو جهل بحقيقة مصطلح الرأسمالية وخلفيته وأبعاده .

وأمر مشابه تكرر مع مصطلح الاشتراكية أو الجماعية Socialism حيث يجب تمييز المصطلح من نوع إلى آخر من أنواع الاشتراكية : المثالية Utopian ، والعلمية Scientific والتعاونية والمسيحية والفابية Fabian الخ .. ولو أخذ المصطلح على إطلاقه لثم استخدامه بشكل مبهم لا فائدة منه بل فيه ضرر مؤكد .. لقد اختلفت فلسفة جودوين Godwin (1756-1836) الاشتراكية التي كانت تدعو إلى إلغاء الحكومة وحرية المجتمع وانتقال الثروات إلى الذين يستطيعون استخدامها بطريق أفضل لصالح المجتمع ككل عن فلسفة ماركس (وانجلز) الذي اعتقد في حتمية دولة البروليتاريا التي تعقب انهيار الرأسمالية وتقيم قطاعاً عاماً قوياً وتكفل تحول المجتمع إلى مرحلة الشيوعية المثالية ، عن فلسفة أوين في بريطانيا (التعاونيين) وسانت سيمون Sant Simon وفورييه Fourier في فرنسا ، عن فلسفة الاشتراكيين المسيحيين والخياليين والفوضويين Anarchists بالإضافة إلى المعاصرين من الماركسيين الجدد أو غيرهم ..

ولذلك فإن من يأخذ مصطلح الاشتراكية في العربية ليعني اشتراكية الناس في الملكية أو عدالة توزيع الدخل بصفة عامة أو بصفة سيد الأنبياء والمرسلين (صلى الله عليه وسلم) بأنه إمام الاشتراكيين فلنا منه بأن الاشتراكية هي العدالة الاجتماعية وتعاطف البعض مع البعض في إطار روح الإيثار ، فإنما يخطئ خطأ كبيراً ويتبع هواه ويضل بقوله أكثر مما يهدي . إن المشكلة التي نواجهها في بلداننا العربية تتمثل في نظرتنا البسيطة أو السطحية إلى مصطلحات معقدة ذات أبعاد فلسفية خطيرة جداً أحياناً .. وتجد

انعكاس ذلك في حياتنا العامة : مصطلح الاشتراكية يدخل في حياتنا السياسية وينعكس على اقتصادياتنا في فترة من الفترات في عدد من الدول العربية (الستينات بالذات) ، وتقرأ وتسمع لجهلة أو أنصاف متعلمين يقولون لك نأخذ "الاشتراكية الماركسية" أو "الاشتراكية العلمية" طالما لا تتعارض مع عقيدتنا الإسلامية وهم لا يعلمون (أو كأنهم لا يعلمون) أن هذه الاشتراكية قائمة على إنكار أي قوة لما وراء المادة (الميتافيزيقيا) ، أو بتعبير آخر إنكار "الغيب" الذي يؤمن به المسلم ، ويقرأ عنه في صدر كتاب الله العظيم (الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب...) (مطلع سورة البقرة). وتجد أكثر من واحد ممن اجتهدوا في الاقتصاد الإسلامي في الستينات يكتب قائلا إن الإسلام يجمع بين الرأسمالية والاشتراكية في إطار متوازن .. بينما هذا محال لو كانت معاني هذه المصطلحات وأبعادها واضحة أو مفهومة .

ج- مصطلحات المنفعة Utility والرشد الاقتصادي والسلعة في نظرية المستهلك :

المنفعة من المصطلحات الذائعة الاستخدام في الاقتصاد الوضعي (نظرية المستهلك Theory of Consumer . ويرتبط مصطلح المنفعة بمصطلح الرشد الاقتصادي في النظرية . ولا يستطيع من يقرأ هذا المصطلح بالعربية لأول مرة أو حتى لعدة مرات دون رجوع إلى خلفية الفلسفة أن يدرك حقيقة معناه . ومن ثم يأتي الاستخدام الخطأ للمصطلح وهو أمر شائع .

إن المنفعة في اللغة العربية مشتقة من "النفع" وهو ضد الضر (مختار الصحاح) والنفع هو الخير (المصباح المنير) . وحيث يستقر هذا المعنى في أذهان الطلاب الذين يدرسون الاقتصاد بالعربية فإن من السهل عليهم أو من المنطقي أن يقتنعوا تماما بأن المستهلك الذي يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة لابد أن يكون رشيدا . وهذا هو معنى مصطلح الرشد الاقتصادي .. ومع ذلك فإن من يراجع فلسفة "المنفعة" كما تطورت في العالم الغربي الذي استوردنا منه النظرية والمصطلحات في العصر الحديث يجد أمورا تختلف عما نتصوره نحن . فمع قدم مصطلح المنفعة في الفكر الغربي (إلى عهد قدماء الإغريق) فقد تطور مفهومها تطورا هائلا من نطاق الدين (المسيحي) في القرن السابع عشر إلى نطاق المادية وفلسفة الرشد المادي Materialistic Rationalism في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر. وقد استفاد رجال الاقتصاد في المدرسة الغربية فائدة كبيرة من هذا التطور كما لم يستفيدوا من شيء آخر. وقد تبلور المفهوم المادي الرشيد للمنفعة على يد اثنين من الفلاسفة الذين اشتغلوا بالاقتصاد وهما بنثام Bentham وجون ستيوارت ميل Mill J.S. ولن يتسع المجال لشرح الارتباط بين مصطلح المنفعة وفكرة سعادة الإنسان وعلاقتها بسعادة الآخرين (أو فكرة مراتب السعادة الإنسانية) ولكن في النهاية ومع مساهمة العديد من المفكرين استقر الأمر على أنه إذا كان الهدف هو تحقيق سعادتي الخاصة فإن المنافع الخاصة بالآخرين تهمني فقط بالقدر الذي تنعكس فيه على نفسي. وفي الاقتصاد فإن منفعة السلعة المتصورة ليست هي النفع أو الخير المتوقع منها يمكن أن يحتكم في ذلك إلى مقياس موضوعي. بل إن منفعة السلعة هي قدرتها على إثارة الرغبة في نفس المستهلك أو تصوره عن مقدرتها على إشباعه نفسياً أو إدخال السرور عليه، بغض النظر عن الاحتياجات البيولوجية للجسم أو مقاييس الصحة أو الأخلاق أو العقيدة.. فما يعتقد المستهلك أنه يحقق له منفعة وتثور رغبته فيه يصبح ذا نفع له، "والرشد الاقتصادي" هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة (من إنفاق الدخل المحدود للمستهلك على السلع والخدمات) بالمفهوم المذكور.

وبالنسبة لمصطلح المنفعة أيضاً نجد أنه حينما يستخدم في نظرية المستهلك يعني المنفعة الفردية أي الخاصة بالفرد وحده.. ويقوم التحليل في النظرية على هذا الأساس. فالمستهلك الرشيد يسعى لتحقيق أقصى منفعة لنفسه من إنفاق دخله. وهذه الفكرة مرتبطة مرة أخرى بفلسفة الفردية أو بالأناية إذ يتصور فيها الفرد المستهلك على أنه بمعزل عن الآخرين، مع أن له أسرة؛ والدين أو زوجة وأبناء أو إخوة وأخوات أو جيران أو إخوان في الوطن، وأنه لا ينظر إلا إلى إشباعه النفسي في هذا الإطار.

وفي إطار المفهوم المادي للمنفعة تطور مفهوم القياس الكمي لها.. وتم قياسها أولاً قياساً مطلقاً Cardinal ثم قيست بعد ذلك قياساً ترتيبياً (كما في تحليل منحنيات السواء Indifferene Curves. وجميع النتائج المترتبة على قياس المنفعة أو الإشباع النفسي تنعكس في نظرية طلب المستهلك الفرد. ومن هنا نعرف أن نظرية الطلب هذه كما هي معروفة ليست محايدة علمياً كما يعتقد البعض.. ولم نكن لنعرف هذا إلا بالتدقيق في المصطلحات الأساسية التي تقوم عليها النظرية.

وفي نفس النظرية فإن المستهلك يجد المنفعة إما في السلع أو في الخدمات .. ومصطلح السلعة Commodity أو السلع حديث نسبيا في الاقتصاد الوضعي . فقد كان اللفظ أو المصطلح الشائع هو "الطيبات" Goods (بدلا من السلع) وهذا المصطلح - الذي كان شائعا ثم قل استخدامه تدريجيا إلى أن يكاد يختفي - يرتبط بمعنى أخلاقي أو ديني .. فالسلع التي يستهلكها الإنسان فيها "خير" أو "نعمة" له فهي طيبات لذلك . أما سبب الاختفاء فهو أن المفهوم الحديث للمنفعة لم يعد يقتصر بفكرة الخير أو الطيبات التي يمكن قياسها بمقاييس موضوعية وإنما بفكرة الإشباع النفسي أو السرور الذي يقدر الفرد حدوثه له ، سواء كانت السلعة طيبة أو غير ذلك في اعتقاد الآخرين وخذ مثال سلعة الخمر أو لفائف التبغ أو غير ذلك من السلع الضارة بصحة الإنسان .. إذا ظن المستهلك أنها تجلب له السرور فإن فيها منفعة ، وإن ظن الأطباء أو غيرهم من المصلحين خلاف هذا .

والخدمة Service مصطلح يعبر عن سلعة غير منظورة تجلب أيضا المنفعة في المصطلح الوضعي بنفس المفهوم السابق حتى وإن كانت ضارة أو غير طيبة (مثال الملاهي الفاسدة ولعب الميسر .. الخ) .

د- مصطلح معظمة الربح في نظرية الإنتاج :

يتمثل هدف المشروع في "معظمة الربح" ⁽¹⁾ أي تحقيق أقصى ربح ممكن من العملية الإنتاجية . وهناك مناقشات أو جدل بين رجال الاقتصاد الوضعي حول هذا الهدف .. هل يتمسك صاحب المشروع فعلا بتحقيقه في الأجل القصير أم لا؟ هل هناك أهداف أخرى أكثر أهمية قد تحل محله؟ ولكن ثمة نقطة أساسية تتعلق بهذا المصطلح وهي الخاصة بكيفية معظمة الربح أو الأساليب المؤدية لتحقيق أعظم أو أقصى ربح ممكن من العملية الإنتاجية . وهذه مسألة هامة لأنها ترتبط بجوانب أخلاقية واجتماعية هامة بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي .. فمعظمة الربح تعني تحقيق أقصى فرق ممكن بين الإيرادات الكلية من العملية الإنتاجية وتكاليفها الكلية . ولا يخفى أن هذا قد يعني استغلال حاجة المستهلكين إذا كان تحقيق إيرادات كلية أكبر يتم بحبس السلع عنهم أو رفع أسعارها بشكل احتكاري أو غش كمية السلعة عند التعبئة أو عند المبيع أو إذا كان خفض التكاليف يعني غش مواصفات الجودة المعهودة أو عدم إعطاء العمال الأجراء

حقوقهم كاملة . حينما تحدث أمثال هذه السلوكيات في الواقع العملي فلا بد أن يكون الدافع إليها الأنانية المختلطة بالآخلاقية المنحطة مثل الرغبة في استغلال ظروف الآخرين أو الطمع في تكوين ثروات سريعة أو كسيرة بغض النظر عن مصالح الغير .. كما أن أمثال هذه السلوكيات حينما تتحقق في الواقع العملي على "مستوى شائع" يكون لها آثار سيئة على عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع ويكون لها انعكاسات خطيرة على التماسك الاجتماعي Social Integration بين الفئات الكبرى المشتركة في النشاط الإنتاجي - أي بين العمال وأصحاب الأعمال .. فالصراع الذي يمكن أن ينشب بين الطبقتين أو الفئتين على تقسيم دخل العملية الإنتاجية : هل تزيد الأرباح وبكم تزيد؟ وهل تزيد الأجور وبكم؟ ومصطلح "معظملة الربح" يخفي وراءه لذلك أبعادا خطيرة جدا إذا أخذ مأخذا سطحيا منعزلا عن خلفيته الفكرية وعن الأفعال التي تحققه .. إن المشكلة مرة أخرى هي أننا حينما نطرح هذا المصطلح على طلاب الاقتصاد في الوطن العربي إنما نطرح الكلمة ومعناها وأهميتها من الناحية الفنية المحضة (الناحية الاقتصادية) ولا نتطرق لا إلى خلفيتها الفلسفية أو اتصالها بمفهوم النظام ولا إلى آثارها على العلاقات الإنسانية داخل المجتمع .

هـ- مصطلحات الوديع والائتمان والفائدة وغيرها في مجال النظرية النقدية :

الوديعة وجمعها ودائع كما تستخدم في مؤلفات الاقتصاد أو التقارير الاقتصادية تشير إلى ما يودعه الفرد أو الأفراد من نقود في البنك .. وفي الحقيقة يختلف معناها عن المقصود بها في اللغة العربية . فالوديعة أمانة ترد كما هي دون تغيير وهذا لا ينطبق على الشكل المصرفي للوديعة . وقد واجه فقهاء القانون من العرب إشكالية التماثل بين "الوديعة" و "القرض" في المعاملات المصرفية فأطلقوا عليها لفظ "وديعة ناقصة" أحيانا أو لفظ "القرض" أحيانا أخرى . وهذا الاجتهاد في حد ذاته لا يحل المشكلة . "فالوديعة الجارية" هي الحساب الجاري في البنك وهي بمثابة قرض للبنك يمكن استرداده كليا أو جزيا في أي وقت ولا يستفيد صاحبه بأي عائد أو نفع من ورائه . أما "الوديعة الآجلة" فهي بمثابة قرض في حساب استثماري (بالمعنى المصرفي الوضعي) ويستفيد صاحبه من وراءه بما يحصل عليه من "فوائد" بالإضافة إلى إمكانية استرداده كما هو دون نقص عند رغبته بعد إخطار البنك .. ومن جهة أخرى فإن الوديعة التي يولدها البنك من خلال

عملية خلق الائتمان Credit بمثابة قرض أو نقود يخلقها البنك معتمدا على طبيعة الثقة فيه وفي النظام المصرفي، ويسحب عميل البنك من هذا القرض أو هذه النقود الائتمانية مقابل تعهده بدفع فوائد وسداد الأصل في فترة زمنية معينة... وهكذا فإن مصطلح "الوديعة" مصطلح متعدد المعاني أو الوجهات من الناحية الواقعية ولا ينتمي أي معنى من هذه المعاني أو الوجهات إلى المعنى اللغوي للكلمة (أو المفهوم الشرعي لها في الإسلام).

ونفس الأمر بالنسبة لمصطلح الائتمان المصرفي ومعناه الذي ورد من خلال العبارات السابقة؟

هل هذا هو الائتمان في اللغة العربية⁽²⁾ أو في المفاهيم الأخلاقية الفلسفية أو في الدين؟ هل البنوك "مؤتمنة" على إصدار نقود من نوع معين (النقود الائتمانية Credit Money أو الدفترية كما يطلق عليها تمييزا عن النقود الرسمية التي تصدرها الدولة) لا يقل بل يزيد أهمية في عصرنا الحاضر عن النقود الرسمية؟ وحتى بفرض تدخل الدولة لتنظيم عملية خلق الائتمان (توليد الودائع المصرفية أو النقود الائتمانية كما تسمى) إلى أي مدى تنجح الأجهزة الرسمية في ذلك وتحمي مصالح عامة الناس من الآثار النقدية المترتبة على هذه العملية في شكل ارتفاع أسعار أو غيره؟ أم كيف يتفق المعنى اللغوي والأخلاقي للفظ "الائتمان" ويعني تحقيق مصالح مادية مؤكدة لصالح البنوك التي تولد نقود الودائع وتتاجر بها فتحصل من ورائها على "فوائد" ... أليس إصدار النقود في الأصل من حق الدولة وحدها وأليس من الأصول المعمول بها في جميع المجتمعات منذ القدم أن إصدار النقود من قبل السلطة الرسمية عمل يقصد به خدمة المجتمع وليس الاستفادة منه أو تحقيق مصالح فئة دون فئة من أبناء المجتمع؟ فكيف يتغير الأمر؟ كيف تلتوي المعاني وكيف يستخدم مصطلح "الائتمان" لشيء على النقيض تماما مما يمكن أن يفهم من ظاهره إلا إذا كان قصدنا هو خدمة "الفاعل" أو تبرير فعله مهما كان سيئا بمصطلح مهذب براق يخفي سوءه.

ولا شك أن الفجوة بين المعنى المرتبط باللغة الأم والمعنى الفني المرتبط بلغة أجنبية واردة لها خطورتها على التقدم العلمي الذي يعتمد على المصطلح في بلداننا إلا إذا قررنا إهمال اللغة الأم واستطردنا في الاعتماد على المعاني الواردة لنا من الخارج

سواء في هذا المصطلح أو غيره وهذا أمر أشد خطورة على الهوية الأصلية في حد ذاتها وهو أمر أبعد وأعمق من اللغة والألفاظ اللغوية.

ومصطلح "الفائدة" وهي ترجمة كلمة Interest باللغة الانجليزية، يعني النقود الإضافية التي يحصل عليها المقرض مقابل عملية إقراض ماله للغير لفترة من الزمن أو يحصل عليها الدائن مقابل الدين الذي له في ذمة الغير إلى أجل معين. وفي الاستخدام المصرفي الشائع يحصل المودعون الأفراد الذين يقرضون البنك أموالهم على "فائدة" بينما يحصل البنك ممن يقترضون منه على "فائدة". وبالنسبة للبنك يطلق على الأولى مصطلح "الفائدة المدنية" حيث أنه مدين بها للمودعين ويطلق على الثانية مصطلح "الفائدة الدائنة" حيث إنه دائن بها للمقترضين منه، ويتحقق معظم إيراد البنك التجاري من الفرق بين الفوائد المدنية والدائنة.

والفائدة تعتبر جوهر النظام المصرفي والنقدي في الدول الغربية منذ توسيع البنوك التجارية في نشاطها إبان الثورة الصناعية خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما بعد ذلك.

ومعنى المصطلح من الناحية الفنية ملائم للتحليل الاقتصادي الوضعي ويخدم الأغراض المخصصة له تماما، و لكن حين نطرح هذا المصطلح في كتبنا وفكرنا العربي والإسلامي دون مناقشة أو بيان لخلفيته كاملة فإننا نخفي الكثير من حقيقته. إن الفائدة بالمعنى الاقتصادي لها هي "الربا" بعينه المحرم في الإسلام وفي الشرائع السماوية الأخرى (رغم عدم اهتمام أصحابها غالباً بهذا الأمر في عصرنا الحاضر). وعلينا أن نستخدم الكلمة بكل تدقيق ليعرف الجميع أن ما يؤكد عليه عديد من رجال الاقتصاد الوضعي بأن "الفائدة" لا غنى عنها لتسيير الشؤون النقدية والاقتصادية وتنظيمها أمر لا يحتاج فقط إلى مناقشة اقتصادية كما نفعل بل إلى مناقشة عقائدية أيضاً. وحيث يتأكد أن "الفائدة" ربا يصبح المصطلح بلا قيمة علمية في أي نظرية أو سياسة اقتصادية إصلاحية في بلد إسلامي يتمسك بدينه.

والواقع أن مصطلح "الفائدة" الذي يخفي حقيقة "الربا" قد تسبب في استثناء المعاملات الربوية في بلداننا العربية والإسلامية. وكثير من المسلمين كانوا "يفاجئون" حين يسمعون أن الفائدة هي الربا.. بل وقد تسبب هذا اللفظ أو المصطلح الخادع في

إيجاد ثغرة بل فجوة فكرية لدى بعض من يتصدون للفتوى الإسلامية. وهؤلاء هم الذين أخذوا مصطلح الفائدة على ظاهره اللغوي الذي لا يعني شيئاً محرماً ثم استمعوا ممن قيل لهم إنهم متخصصون في الشؤون المصرفية والمعاملات الاقتصادية إلى مصطلحات أخرى لا تقل "نقاء" عن مصطلح الفائدة في ظاهرها ولكنها تضل ولا تهدي لأنها غير محددة أيضاً وخلفيتها مجهولة لغير المتخصصين بالإضافة إلى بعدها عن الحقيقة. فلم يستطيعوا مع كثرة "التعمية" و"الحجب اللغوي" بين اللفظ الظاهر والجوهر أن يصلوا إلى الجوهر.. إلى الحقيقة. فصار بعضهم يفتي ويؤكد أن الفائدة هي الربح؟ مع أن أي طالب اقتصاد مبتدئ في أي مكان في العالم يستطيع أن يؤكد له خطأ هذه المقولة من الناحية العلمية المحضة، ويؤكد أن الفائدة جزء من نظام اقتصادي ضروري لتعبئة المدخرات وتحقيق المزيد من الاستثمار، ولكنه نظام غريب عن الإسلام ومرفوض.

و- مصطلحات شائعة الاستخدام في نظرية التنمية الاقتصادية :

من هذه مصطلح "التخلف" ويقصد به انخفاض المستوى المادي للمعيشة ولا يعني بالضرورة "الفقر" لأن هذا اللفظ له مفهوم مطلق بينما التخلف له مفهوم نسبي.. وإزالة "التخلف" فإن "التنمية الاقتصادية" ضرورة لا غنى عنها ومصطلح "التنمية الاقتصادية" يعني غالباً التغيير الهيكلي في النشاط الإنتاجي الذي يؤدي إلى رفع متوسط المعيشة الحقيقي (المادي) للفرد داخل المجتمع.. وسواء بالنسبة لمصطلح "التخلف" أو مصطلح "التنمية" يلاحظ أن جوهر المعنى منصب إما على انخفاض المستوى "المادي" للمعيشة أو ارتفاع هذا المستوى..

ويترتب على المفاهيم "المادية" للمصطلحات الاقتصادية إهمال المفاهيم غير المادية. وهذا أمر خطير سواء عند تقويم مشكلة التخلف أو اقتراح أساليب التنمية (الاقتصادية). فقد يكون التخلف مرتبطاً أصلاً بمستوى منخفض من الحرية في أطر نظم استبدادية مما يتسبب في هروب الكفاءات التنظيمية والمهارات وهجرة العقول وانخفاض أحوال النشاط الإنتاجي.. أو قد يكون مرتبطاً بمستوى منخفض من الفكر الإنساني بحيث إن تصورات الأفراد في المجتمع لا تساعدهم على تغيير أحوالهم المعيشية.. الخ. ولا شك أن العلاج (أو التنمية) سوف يختلف تماماً بإضافة الأبعاد الاجتماعية أو الفكرية أو السياسية أو الدينية (كما نبين فيما بعد).

أما السبب في ارتباط المفاهيم الشائعة بالجانب المادي وحده فيرجع إلى أن النظرية الاقتصادية بمصطلحاتها مستوردة من البلدان المتقدمة في العالم حتى في مجال التخلف والتنمية مع أنه يخص البلدان النامية! وبالطبع فإن الفلسفات المادية المحضة التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في البلدان الغربية المتقدمة استبعدت القضايا الأخلاقية أو الدينية أو غيرها وبالتالي خلصت المصطلحات العلمية من آثار هذه القضايا .

وهناك أمثلة كثيرة لمصطلحات غير ملائمة ترد في مجال التخلف والتنمية الاقتصادية ولكننا نتناول واحدا منها وهو مصطلح الانفجار السكاني Population Explosion الذي شاع منذ الستينات ويستخدم للتأكيد على أن مشكلة البلدان النامية أساسا في تزايد سكانها بمعدلات (جدا) تفوق المعدلات التي ينمو بها ناتجها الكلي .. والمصطلح في ظاهره اللغوي يصور خطورة تزايد العنصر البشري في المجتمع النامي ويستخدم في إطار أفكار أو نظريات ترمي إلى الحد من تزايد هذا العنصر من أجل رفع مستواه المعيشي؟ فهل هذا المصطلح يعبر عن "حقيقة علمية" أم "وجهة نظر" ربما محدودة الأفق أو ربما تشاؤمية؟ لقد ظل مصطلح "الحجم الأمثل للسكان" يستخدم لمدى طويل من الزمن، وما زال البعض يستخدمه في إطار نظرية ليدل على أن تزايد السكان قبل حجم معين يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة المادي للفرد وبعد هذا الحجم يؤدي إلى العكس، وإن هذا الحجم أمثل بالنسبة لما هو متاح من موارد اقتصادية أخرى .. كما ظلت نظرية مالتيس التشاؤمية في السكان تسود زمنا طويلا (من القرن التاسع عشر) وما زال البعض إلى الآن يقرر أن "شبح مالتس" ما زال موجودا!!

وكل هذه الأفكار تمثل خلفية علمية لمصطلح "الانفجار السكاني" وجميعها غير مؤكدة الصحة أو غير صحيحة بالمرّة . ومع ذلك يستمر بل ويتزايد استخدام مصطلح "الانفجار السكاني" أو مصطلح المشكلة السكانية في بلداننا دون رؤية ودون محاولة لرؤية الجوانب الإيجابية للتزايد السكاني وكيف يمكن أن تدفع عملية التنمية ..

وهكذا فإن المصطلح مرة أخرى لا يساعد على فهم المشكلة الحقيقية التي نواجهها في مجتمعاتنا ويساعد فقط على إلقاء تبعة الفشل أو العجز عن اللحاق بركب الدول المتقدمة على تزايد العنصر البشري .

الهاجة إلى تصفية التبعية في مجال المصطلحات الاقتصادية :

المصطلح الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الفكر الاقتصادي، وإذا أردنا التخصيص الدقيق فإنه جزء لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية. والنظرية التي نعرفها وندرسها لطلابنا في الوطن العربي وفي البلدان الإسلامية أيضا، بل وفي البلدان النامية بصفة عامة من اجتهاد علماء غربيين ينتمون إلى بلدان متقدمة اقتصاديا تأثروا بتطور الفلسفة في بلدانهم في الاتجاه المادي المحض (سواء في المجتمعات التي كانت تدعى بالاشتراكية أو المجتمعات الرأسمالية) وتأثروا بالاتجاه التجريبي الواقعي كما تأثروا بظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تختلف عن ظروف البلدان النامية، بل وتختلف من بلد إلى آخر...

والمصطلح الاقتصادي كأى مصطلح علمي آخر يفترض فيه أن يكون محكما ودقيقا بمعنى أن يعبر لفظه بدقة عن حقيقته. وقد تكون الحقيقة المنقولة عبر الكلمات أو اللفظ الدقيق للمصطلح مقبولة وقد تكون مرفوضة، وكثير من المصطلحات الاقتصادية العلمية المعروفة في النظرية الاقتصادية الوضعية مقبولة بصفة شائعة في البلدان الغربية المتقدمة، التي خرجت منها المدارس الفكرية التي أنتجت هذه النظرية وساهمت دائما في تطورها. فهذه المصطلحات قد عبرت بالكلمات عن حقائق مقبولة في أطر فكرية معينة. وهذه المصطلحات تعرضت كما تعرضت النظريات الاقتصادية إلى النقد ومنها ما أسقط ولم يعد مستخدما ومنها ما أثبت ضرورته العلمية وأصبح مقبولا وشائعا في الاستخدام. والبلدان المتقدمة كما تمتلك الطاقة الإنتاجية التي تمكنها من إشباع معظم حاجاتها المادية فإنها تمتلك أيضا الطاقة الفكرية والعلمية التي تمكنها من تطوير نظرياتها وتطبيقاتها العلمية (وربما تختلف الأحكام بالنسبة لمسيرة التطور الفكري أو العلمي في العالم المتقدم ولكن "الواقعية" الغالبة على شؤون هذا العالم تجعله متقبلا لما تفرزه التطورات الفكرية والعلمية والتقنية والاقتصادية فيه).

وفي إطار التطور الفكري تظل النظريات العلمية خاصة في المجالات الإنسانية في تطور مستمر... ونفس الأمر ينطبق على المصطلح العلمي كأحد مكونات النظرية،

وهكذا فإن المجتمعات المتقدمة تمتلك القدرة على تطوير فكرها بما يلائم احتياجاتها الواقعية .

أما بالنسبة لنا في البلدان النامية فإن الأمر مختلف تماما .. فكما أن هناك فجوة اقتصادية كبيرة بين ما نحتاجه من سلع وخدمات لأجل مستوى معيشي أرقى وبين ما ننتجه منها ، فإن هناك فجوة فكرية أو علمية كبيرة بين ما نحتاجه من نظريات تساعدنا في التقدم وما بين ما ننتجه من هذه النظريات . وهناك أسباب كثيرة وراء الفجوات الاقتصادية والفكرية وغيرها والتي تعاني منها البلدان النامية ، ولكن على سبيل التأكيد فإن الفجوة الفكرية تأتي في مقدمة الأسباب للفجوات الأخرى . فالفجوة الفكرية تتسبب في عجز تقني واقتصادي واختلالات اجتماعية وسياسية . وفي ظروف الفجوة الفكرية تلجأ البلدان النامية إلى استيراد النظريات كما تستورد الطعام والملابس والأجهزة الكهربائية والسيارات . وهذه هي المصيبة الكبرى إذ أن جميع الحاجات المادية تبنى من خلال علمية الاستهلاك وتؤثر في المظهر فقط أما النظريات (وأتكلم بصفة خاصة عن العلوم الإنسانية حيث النظريات في العلوم الطبيعية والرياضيات لها طابع العمومية) فهي باقية في الأذهان محركة للإنسان وحاكمة لأفعاله طالما كان هناك اعتقاد في صحتها . هكذا تتسبب الفجوة الفكرية في تبعية فكرية . بل إن كلمة التبعية قد لا تفي بالمعنى المقصود تماما حينما نجد حالات يتم فيها نقل الفكر الأجنبي نقلا حرفيا دون أي فهم لأبعاده ومن ثم دون أدنى محاولة لتطويعه ولو شكلا . فيصبح الأمر بمثابة تقليد أعمى .. والكلمة هي أساس الأشياء كما أن الحرف هو أساس الكلمة .. والمصطلح هو أساس النظرية والفكر .. لذلك فإن التبعية أو التقليد الأعمى في مجال النظريات يعني بالضرورة تبعية وتقليدا أعمى في مجال المصطلحات المستخدمة فيها . والتخلص من هذه التبعية والتقليد الأعمى لا يتم إلا من خلال عمل شامل جامع من خلال مناخ فكري مستقل .

وثمة تساؤلات هنا .. هل التخلص من التبعية في مجال المصطلحات العلمية يعني التخلص من كل ما هو معروف ومستخدم منها الآن؟ أو هل تعني الاستقلالية في مجال العلوم الإنسانية والنظريات والمصطلحات الخاصة بهذه العلوم أن نبحت عن نظريات ومصطلحات جديدة تماما أو مختلفة تماما؟ أم أننا نستطيع أن نستفيد بما هو موجود الآن ومعروف ومستخدم من المصطلحات بشكل أو بآخر عن طريق التطوير بما يلائم احتياجاتنا العلمية؟ والإجابة عن هذه التساؤلات تتوقف على أمور كثيرة من أهمها مدى

اقترب المصطلحات العلمية المستخدمة في بعض النظريات الوضعية من التعبير الدقيق عن حقائق معينة مقبولة.. وكذلك إمكانية التعديل لبعض المصطلحات بإضافات أو إسقاطات حتى تصبح معبرة عن حقائق معينة مقبولة لنا. ولا بد من ملاحظة شيء هام وهو أن عملية التطوير أو التعديل قد لا تتم كما ينبغي فتتسبب في حدوث نوع من الازدواجية أو الثنائية التي تؤدي إلى اختلالات تالية في أية أبنية فكرية مقامة عليها. وعلى سبيل المثال يمكن أن نضيف إلى مصطلح "البنك" كلمة "الإسلامي" لكي نؤكد مسألة انتمائه إلى النظام الاقتصادي الإسلامي. فيظل البعض ينظرو ويحلل أعمال المؤسسة الجديدة (البنك الإسلامي) على أنه بنك له صفات مثل صفات البنوك التقليدية Conventional Banks بشكل مستقل ثم يقول كيف يتحول هذا البنك ليكتسب الصفة أو الصفات الإسلامية. فتجد ازدواجية المصطلح قد انتقلت إلى ازدواجية في التنظير وفي التطبيق، فتجد أن هناك عملية "أسلمة للبنك التقليدي الربوي" بدلا أن يكون لدينا نشاط مصرفي إسلامي ذو أبعاد أو أهداف مختلفة تماما وقد يكون تنظيمه الإداري مختلفا تماما. هذا مجرد مثال ليلفت أنظارنا إلى أحد المحاذير الهامة ونحن نفكر في إمكانية الاستفادة مما هو موجود من مصطلحات علمية قائمة في أطر وضعية غير مطابقة لظروفنا جزئيا وليس كليا.

أما ثاني المحاذير من هذه العملية فهي أنها قد تكون أشق في إنجازها من عملية استحداث ما هو ملائم بصورة مباشرة؛ فلا شك أن عمليات المقارنة والمقاربة بين الأشياء المختلفة ومحاولات سد الفجوات اللغوية التي لا تعبر فقط عن اختلاف ألسنة وإنما أيضا عن اختلاف عقول وعقائد ليست يسيرة على الإطلاق. وأيسر منها على سبيل التأكيد أن يقف المفكر على أرض صلبة تستمد صلابتها من ملاحظات علمية وصحيحة، وعلى معرفة يقينية بالهدف الذي يسعى إليه في إطار عقيدته وظروف مجتمعه، ومعبرا عما يريد التعبير عنه من حقائق بلغة مجتمعه بشكل واضح صريح لا يحتمل لبسا أو إبهاما. وصحيح أن هذه العملية قد تتم ببطء خاصة في بدايتها ولكنها ما إن تبدأ حتى تستكمل نفسها حلقة بعد أخرى فينتظم منها ما يقوم به بناء علمي سليم. ولكي يتم هذا لا بد من مناخ متميز بالخرية الفكرية التامة داخل مجتمعاتنا ولا بد من فهم هويتنا الأصلية ومراجعة دقيقة لتراثنا الفكري وتمسك بلغتنا مع اتقان في استخدامها ولا بد كذلك من رعاية خاصة للعلماء وطلاب العلم حتى يقوموا بمهمتهم

غير منشغلين بأهداف أخرى سوى هدفهم النبيل (هل هذه شروط مستحيلة؟ أم هي أحلام؟ ندعو الله أن يجعل العسير يسيرا والحلم حقيقة ويقطع دابر كلمة الاستحالة إذا وقفت في طريق التحول إلى الكلمة الصادقة).

المنهج المقترح لإرساء المصطلح الاقتصادي وفقا للمفهوم الإسلامي في إطار التطورات المعاصرة:

الإطار العام:

من أعظم نعم الله عز وجل على البلدان النامية الإسلامية المعاصرة أنها قد ورثت كتابا هو أعظم الكتب في هذا الوجود ابتداء وانتهاء وهو القرآن كلام الله سبحانه وتعالى (وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم) (4: الزخرف). ومن النعم التي اختص المولى عز وجل البلدان العربية فوق هذا أن الكتاب العظيم نزل "بلسان عربي مبين" (195: الشعراء) (إننا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) (2: يوسف). ومن أعظم النعم بعد ذلك ما ورثناه من سنن مطهرة وهي خلاصة الحكمة التي أوتيت لسيد النبيين والمرسلين صلى الله عليه وسلم من رب العالمين.

ويأتي بعد ذلك تراث فكري هائل لعلماء أجلاء على مدى أربعة عشر قرنا. هذه هي ثروتنا الحقيقية التي تتميز بها كبلدان إسلامية عن بقية البلدان النامية ولكننا أهملناها فصارت أوضاعنا من أوضاعهم ومشاكلنا متماثلة مع مشاكلهم.

فإذا أردنا أن نتخلص مما نحن فيه من تخلف وتبعية وثنائية في مجال الاقتصاد أو الفكر الاقتصادي، أو في غير ذلك من مجالات، فعلينا العودة، علينا أن نتفهم هويتنا الإسلامية وما تستلزمه شريعتنا وعقيدتنا. وسوف يؤدي هذا -حينما يحدث على مستوى أي مجتمع- إلى تغيرات هيكلية في المناخ الفكري والاجتماعي والسياسي والتشريعي وفي المؤسسات القائمة وسلوكيات الأفراد. هذا هو الإطار العام الذي لا غنى عنه لأي عمل علمي في إطار المفهوم الإسلامي.

التوجيهات الإلاهية والنبوية في القرآن والسنة:

يعلّمنا القرآن - كما علم أجيالا من قبلنا - ضرورة الصدق في الكلمة والصدق في التعبير بالكلمة.. وقد مدح الحق سبحانه وتعالى الصدق والكلمة الصادقة واللسان الصادق والصادقين قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) [33: الزمر] وقال في مدح الأنبياء عليهم السلام (ووهبنا لهم من رحمتنا وجعلنا لهم لسان صدق عليا) [50: مريم] وقال (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته) [115: الأنعام]. وهكذا تتضح قدسية الكلمة الصادقة من كتاب الله. والمصطلح الاقتصادي العلمي في الإطار الإسلامي لا بد أن يرسى على هذا الأساس، الكلمة التي تعبر تعبيرا صادقا عن المضمون.

ويهدينا الله عز وجل في كتابه الحكيم إلى أن الكلمة قد تكون "طيبة" أو "خبیثة"، والطيبة ثابتة الأصل قوية مثمرة ثمرا طيبا والخبیثة على عكس ذلك (ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء توتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون. ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار) [26، 25، 24: إبراهيم] والكلمة الطيبة هي كلمة الإيمان، والخبیثة هي كلمة الكفر. وفي ظلال هذا المثل القرآني نهدي إلى أن المصطلح العلمي الصادق الذي يعبر عن معنى "طيب" يكون له ثمر كثير مبارك في الميدان العلمي. ولكي يكون المعنى طيبا لا بد أن يكون ملتزما بالأصول الشرعية والعقيدة الإسلامية. أما المصطلح العلمي الذي يعبر عن معنى خبيث (حتى وإن عبر عنه تعبيرا دقيقا) فلن يؤدي استخدامه إلى شيء بل يكون سببا في إنشاء دائرة خبيثة مفرغة في الميدان العلمي مثل الشجرة التي اجتثت من فوق الأرض مالها من قرار.

كذلك نهدي بالنص القرآني إلى ضرورة الدقة في التعبير بحيث نتفادى أي "لبس" في المعنى فلا يختلط الطيب بالخبث أبدا. قال تعالى: (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) فكان اليهود يتعمدون تلبس الحق بالباطل أي خلط الحق بالباطل وتمويهه به وكذلك كتمان الحق وإظهار الباطل (ابن كثير) "والتبس" عليه الأمر، اختلط واشتبه...

وهكذا فإن من المنهج الإسلامي اللفظي ضرورة حذف أية كلمة من التعبير

تتسبب في إخفاء المعنى المقصود أو عدم وضوحه أو اشتباهه بمعنى آخر.. ولا يقل تلبيس المعنى المقصود بمعان أخرى تخفيه ضررا عن كتمانهم. بل إن التلبيس قد يكون أشد ضررا من الكتمان لأن الأخير يدفع إلى البحث عن الحق بينما الأول قد يقعد الإنسان في حيرة وشك وتقلب بين الحق والباطل مما يؤدي إلى عدم التوصل إلى الحق أبدا. وهذه الهداية الربانية ضرورة لا غنى عنها عند إرساء منهج المصطلح العلمي (الاقتصادي أو غيره).

ولدينا أمثلة في القرآن: "كلمات" كانت تستخدم من قبل اليهود مظهرها صالح وباطنها فاسد فنهى الله عنها أو حذر من شديد عقابه عليها. ومثال ذلك قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا) [البقرة: 104] قال ابن كثير في تفسيره: نهى الله تعالى عباده المؤمنين أن يتشبهوا بالكافرين في مقالهم وأفعالهم، وذلك أن اليهود كانوا يعانون من الكلام ما فيه تورية لما يقصدونه من التنقيص -عليهم لعائن الله- فإذا أرادوا أن يقولوا اسمع لنا يقولون "راعنا" ويورون بالرعونة. كما قال تعالى: (من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا ليا بألسنتهم وطعنا في الدين ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وأنظرونا لكان خيرا لهم وأقوم ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلا) [46: النساء]. وأخرج أبو داود في رواية عن عثمان بن أبي شيبة قول النبي صلى الله عليه وسلم "من تشبه بقوم فهو منهم" سواء كان ذلك في الأفعال أو في الأقوال، ومن ثم فإن علينا في المنهج الإسلامي للمصطلح العلمي أن نتجنب استخدام كلمة يمكن لي معناها أو تحريفه عن موضعه الصحيح.

وللنبي صلى الله عليه وسلم هديه الفريد في "حفظ المنطق واختيار الألفاظ" (ابن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد محمد صلى الله عليه وسلم، ج 2 ص: 9، المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة) فروي أنه قال صلى الله عليه وسلم "لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ألا وإنها العشاء وإنهم يسمونها العتمة". قال ابن القيم الجوزية "وهذا محافظة منه صلى الله عليه وسلم على الأسماء التي سمى الله بها العبادات فلا يهجر ويؤثر عليها غيرها كما فعله المتأخرون في هجران ألفاظ النصوص وإيثار المصطلحات الحادثة عليها ونشأ بسبب هذا الفساد ما الله به عليم". وأضاف ابن القيم الجوزية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان يكره أن يستعمل اللفظ

الشريف المصون في حق من ليس كذلك وأن يستعمل اللفظ المهين المكروه في حق من ليس من أهله، فمن الأول منعه أن يقول للمنافق يا سيدنا، وقال: "فإن لم يكن سيدا فقد أسخطتم ربكم عز وجل"، ومنعه أن يسمى شجرة العنب كرما، وقال: "الكرم قلب المؤمن". وهذا لأن هذه اللفظة تدل على كثرة الخير والمنافع في المسمى وقلب المؤمن هو المستحق لذلك دون شجرة العنب، ومنعه تسمية أبي جهل بأبي الحكم، كذلك تغييره لاسم أبي الحكم من الصحابة بأبي شريح وقال: "إن الله هو الحكم وإليه الحكم"، ومن ذلك "نهيه للمملوك أن يقول لسيدته أو لسيدته ربي وربتي وللسيد أن يقول لمملوكه عبدي ولكن يقول المالك فتاي وفتاتي ويقول المملوك سيدي وسيدتي"... ونهى صلى الله عليه وسلم عن سب الدهر وقال: "إن الله هو الدهر"... وهكذا يعلمنا سيد الخلق صلى الله عليه وسلم أن نختار الكلمة الدالة على المسمى بدقة وأن نلتزم بالأسماء أو الألفاظ التي وردت في النصوص ولا نؤثر عليها المصطلحات المستحدثة ولا نطلق على الشيء الخبيث لفظا طيبا، فلا يطلق على الربا لفظ الفائدة مثلا أو على القرض الربوي من البنك ائتمانا، أو العكس فلا نطلق على الشيء الطيب صفة تقلل من شأنه مثل قول (المشكلة السكانية) أو (الانفجار السكاني) بينما أن الله عز وجل قد خلق الكون كله وسخر ما فيه للإنسان فكيف يكون تكاثره مشكلة أو مماثلا للانفجار المدمر (قال تعالى ولقد كرمتنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) [70 الإسراء].

مصطلحات اقتصادية في إطار المفهوم الإسلامي (أمثلة

ومقترحات):

نتناول هنا بعض المصطلحات الاقتصادية الشائعة لنرى هل تجافي قواعد المفهوم الإسلامي أم تتفق معها. كما نضرب أمثلة لمصطلحات إسلامية أفضل من المصطلحات القائمة في مجال الاقتصاد مع بيان السبب. ومع ذلك لا يجب أن تؤخذ الاجتهادات الواردة هنا على أنها أحكام قطعية في أمور كانت وما زالت محل نقاش واجتهاد، بل يجب أن تعامل على أنها بدايات لمسيرة تحتاج إلى جهد مكثف فيما بعد حتى تكتمل. وحينما نقول جهدا مكثفا لا نقصد به أبدا أن يكون فرديا بل يجب أن يكون

مشاركاً بين كافة المهتمين بقضية المصطلحات العلمية وضرورة تطورها في إطار إسلامي وسوف تجري المناقشة على نمط مواز لما جاء في القسم الأول من هذا المقال حتى تتمكن من إجراء شيء من المقارنة أو المواجهة بين المصطلح الوضعي والمصطلح الإسلامي في مجال الاقتصاد .

أ- مصطلح علم الاقتصاد ومصطلح النظرية الاقتصادية :

لم يستخدم علماء الإسلام الذين تناولوا أمور المعاملات من بيع وشراء وزراعة وصناعة وإجارة الخ مصطلح "الاقتصاد" للدلالة على العلم الذي يجمع هذه الأمور جميعاً . كذلك لم يستخدموا مصطلح "النظرية الاقتصادية" . فهذه المصطلحات مستحدثة . والاقتصاد في اللغة معناه القصد أي التوسط والاعتدال ، وأخرج الطبراني في الأوسط قوله صلى الله عليه وسلم "لا عال من اقتصد" وعرف العز بن عبد السلام الاقتصاد بأنه "رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين" (3) فهو رتبة أو منزلة بين التفریط أو التقتير من جهة والإفراط أو الإسراف من جهة أخرى . قال تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) [67: الفرقان] . قال ابن كثير في تفسيره "أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة ولا بخلاء على أهلهم فيقصرون في حقهم فلا يكفونهم بل عدلاً خياراً وخير الأمور أوسطها لا هذا ولا هذا (وكان بين ذلك قواماً) .

ونقل ابن كثير عن الإمام أحمد حديث أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم "من فقه الرجل قصده في معيشته" . وهكذا فإن مصطلح الاقتصاد دال على المقصود في هذا العلم ، إلا أن الخلط قد حدث في معنى المصطلح لأنه استخدم إلى الآن في بلداننا ليعني النظريات أو الفكر المنقول إلينا من الخارج والذي يتعارض بعضه تعارضاً تاماً مع عقيدتنا وشريعتنا الإسلامية . ولذلك لزم الأمر إضافة الصفة الإسلامية إلى مصطلح "الاقتصاد" ، فيصبح ما يعيناه هو "الاقتصاد الإسلامي" وإضافة الكلمة فيها تشريف لمضمونه ومن ثم ينبغي الحذر من دخول الثنائية في هذا العلم من باب استطراد البعض في نقل الفكر الأجنبي الدخيل دون تدقيق في محتواه والحذر كل الحذر من عدم الالتزام في أي مساهمة علمية فيه بقواعد الشريعة والعقيدة الإسلامية .

وقد نظرت في كل المصطلحات التي استخدمها علماء الإسلام في قرون سالفة حينما تناولوا بالبحث مسائل اقتصادية فلم أجد منها ما يفي بالغرض. وقد يقال إن مصطلح "المعاملات" أجدر بالاستخدام من "الاقتصاد". ولكن هذا المصطلح يسمح بإدخال معاملات غير اقتصادية ومن ثم لن يكون متقنا بالنسبة للمضمون. وهناك مصطلحات أخرى مثل "التجارة" و "المال" و "الاكتساب" وكلها لا تفي بمضمون علم الاقتصاد الحديث حيث ينصب معنى أي واحد منها على جزء مما يتناوله هذا العلم.

وبالنسبة لمصطلح "النظرية الاقتصادية" لا بد من توضيحه إذا أردنا أن نضفي الصفة الإسلامية على هذا المصطلح. فالنظرية بصفة عامة كما سبق القول تتكون من مصطلحات ومقدمات أساسية أو مسلمات وفرض مفسر. والمصطلحات هي محور هذا المقال فلا نكرر فيها قولاً هنا، أما المقدمات الأساسية أو المسلمات أو البديهيات فليست بالضرورة مشتقة من الواقع أو ممثلة له بل يمكن أن تكون في النظرية الإسلامية ذات طبيعة مثالية Normative. أما الفرض المفسر فيمكن اختياره فقط حينما تكون المقدمات الأساسية واقعية أو تصبح ممثلة للواقع حينما يمكن الأخذ بالمثاليات.

ويعتقد البعض أن استخدام مصطلح النظرية في مجال الاقتصاد الإسلامي قد يسيء إلى العلم أو إلى الإسلام، لأن النظرية العلمية لا بد أن تختبر، وعملية اختبارها قد تثبت صحتها كما قد تثبت خطأها. فإن قيل وكيف يكون مقبولا أن يثبت خطأ النظرية الإسلامية؟ والواقع أن الذي يختبر في النظرية هو الفرض المفسر وهو من اجتهاد صاحب النظرية وليس من القرآن أو من السنة. وحينما يثبت خطأ الفرض المفسر مثلاً فقد ثبت خطأ المجتهد الذي وضع النظرية، وليس في هذا جريمة، بل له أجره لأن من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر. وتبقى المقدمات الأساسية في النظرية والتي يلتزم فيها بالأطر الشرعية والقيم العقدية دون أن تتأثر بعملية اختبار النظرية في أي حالة من الأحوال. وإذا فلا مانع إطلاقاً من استخدام مصطلح "النظرية الاقتصادية الإسلامية" وذلك مع التسليم بأن اختبارها ضرورة علمية.

ب- مصطلحات في مجال النظام الاقتصادي :

مصطلح "الرأسمالية" لا يصلح من وجهة النظر الإسلامية للتعبير عن النظام الاقتصادي الإسلامي لا جزئياً ولا كلياً. فالأبعاد الفلسفية للمصطلح كما سبق وبيننا

تتضمن حقوقاً غير مقيدة للملكية الخاصة، وتدخلها للحكومة في أضيق الحدود، واعتقاداً في أن السلوك الفردي من خلال الحرص على المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة... الخ (راجع ب - القسم الأول من المقال) وكل هذه القيم مرفوضة إسلامياً.. فالملكية الخاصة مقيدة بعقيدة الاستخلاف⁽⁴⁾ والملكية العامة لها دور ثابت في النشاط الاقتصادي يؤكد أن الحكومة لها دور إيجابي في الاقتصاد. بل إن الدور الذي تقوم به الحكومة في النظام الإسلامي يمكن أن يتسع نطاقه في بعض الظروف، وفكرة اليد الخفية لـ "سميت" مرفوضة لأنها تقوم على فلسفة "الأنانية الفردية الرشيدة" بينما الإسلام يدعو إلى "الإيثار" وروح التعاون بين الأفراد كأساس لكل نشاط اجتماعي.

كذلك فإن مصطلح "الاشتراكية" لا يصلح للتعبير عن حقيقة النظام الإسلامي لا جزئياً ولا كلياً. فالنظام الاقتصادي الإسلامي لا يسمح بالملكية المشتركة أو العامة إلا في إطار محدد (الناس شركاء في ثلاث: الماء والنار والكلأ... الحديث). ويمكن أن يمتد نطاق الملكية العامة مع ذلك ولكن في ظل ظروف معينة تستلزم هذا بصفة استثنائية ومؤقتة (إلى حين زوال هذه الظروف مثل المجاعات أو الحروب أو امتناع بعض أصحاب المشروعات الخاصة الحيوية عن تشغيل مشروعاتهم). أما فيما عدا ذلك فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يعتمد أساساً على نشاط أصحاب الملكية الخاصة في إطار محكوم بالشريعة والعقيدة الإسلامية.

واستعراض أنواع أو ألوان الفلسفات الاشتراكية التي ظهرت في العالم يؤكد أن الإسلام بريء منها. وإذا كان البعض يقول إن الاشتراكية "عدالة اجتماعية" فلم نتبرأ منها؟ نقول إن هذه جزئية وأن الإسلام له نظامه المستقل في تحقيق العدالة، وقد عرف المسلمون ذلك من قبل ظهور الفلسفات الاشتراكية بقرون. وقد سبق أن أوضحنا أن أشهر فلسفة عرفت في ميدان الفكر الاشتراكي (الماركسية) قائمة على إنكار الغيبيات وتنظر إلى الحقيقة الإلهية على أنها وهم من صنع الناس.

ومن الممكن استخدام مصطلح "الاقتصاد المختلط" لوصف الاقتصاد الإسلامي، ولا يعني هذا المصطلح أنه خليط من الرأسمالية والاشتراكية بل إنه خليط من الملكية الخاصة والملكية العامة.

وحيث يختلف وضع "الاقتصاد المختلط" (من حيث درجة التوازن بين المملكتين

الخاصة والعامة) من حالة إلى أخرى بين بلدان العالم، فلا بأس من استخدام المصطلح لوصف النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة، ولكن إبراز الصفة الدينية الإسلامية يصبح بعد ذلك ضرورة لبيان خصائصه الدقيقة عند مقارنته بالنظم الاقتصادية المختلطة.

وثمة مصطلحات ينبغي أن نحرص على إظهارها لإبراز خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي ومثال هذا المصطلح "الحسبة" وهو النظام الذي يكفل الرقابة الشرعية على النشاط الخاص من خلال السوق، ومصطلح "الملكية الخاصة المقيدة" حيث إن عقيدة "الاستخلاف" تمنع صاحب الملكية الخاصة من أن يتصرف فيها كيف يشاء، بل إن عليه أن يتصرف فيها بما ينفع الجماعة وينفعه، وهذا ما يطلق عليه أيضا مصطلح "الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة"، ومصطلح "الدولة الراعية" لقوله صلى الله عليه وسلم "الإمام راع ومسئول عن رعيته" (في حديث ابن عمر أخرجه البخاري ومسلم) فهي تراقب أصحاب الملكيات الخاصة حتى لا ينحرفوا في استخدامهم لها عما ينبغي في حق المجتمع، وأمانة على الملكية العامة أو المشتركة ترعى شؤونها لصالح عامة الناس، وتجمع الزكاة وتوزعها على مستحقيها وتكفل حدا أدنى من المعيشة للفقراء والمساكين وأصحاب الحاجات.. الخ⁽⁵⁾، ومصطلح "السياسة الاقتصادية الشرعية" لبيان الالتزام في أي سياسة اقتصادية بالشرعية الإسلامية.

ج- مصطلحات في نظرية المستهلك :

سبق الحديث عن مصطلح "المنفعة" في إطار الفكر الوضعي وكيف تطور مفهومه وخلفيته الفلسفية. ولفظ المنفعة وارد في القرآن بمعناه الحقيقي، قال تعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) [219: البقرة] وقوله "منافع" أي فيهما ما يفيد الناس ولكن "إثمهما" أي "الضرر" منهما في الدنيا أو في الدين أكبر. والمنفعة في اللغة مشتقة من "النفع" وهو ضد "الضرر". وهكذا فالمنفعة في الإسلام تقاس بمقياس موضوعي وليست متوقفة على مجرد المتعة أو اللذة التي يقدرها المستهلك وإن كان في ذلك ضرر يلحقه بنفسه، كما في الفلسفة الوضعية. وبناء على ذلك لا نستطيع الاعتراض على لفظ المنفعة في حد ذاته من الوجهة الإسلامية وإنما الاعتراض على المفهوم الوضعي لهذا اللفظ. ويصبح لزاما علينا -إذا حينما نستخدم لفظ المنفعة- أن نجعل مفهومه الإسلامي واضحا تماما من غير التباس بالمفهوم الوضعي.

وبالنسبة لمصطلح "الرشد الاقتصادي"، فإن كلمة الرشد واردة في القرآن أيضا بمعنى القدرة على التصرف السليم المتزن، والتصرف في إطار الفضائل الإسلامية. وإضافة صفة "الاقتصادية" إلى "الرشد" في المصطلح الوضعي تجعل استخدامه مفيدا لتحليل سلوك "الإنسان الاقتصادي" (كما تصوره)، لذلك فإنه -في المفهوم الإسلامي- من الأفضل عدم وصف "الرشد" بأنه اقتصادي لأن المفروض أن يأخذ المستهلك في حسابه عوامل اقتصادية وغير اقتصادية عند إنفاق دخله على نفسه أو أهله أو على من تجب عليه مساعدتهم، (فهو ليس إنسانا اقتصاديا).

ومصطلح "السلعة" وارد في كتب الفقه الإسلامي التي صدرت منذ قرون.. انظر مثلا (بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن رشد القرطبي (520 - 590هـ)، دار المعرفة - بيروت، طبعة 8، 1406هـ - 1986م، ص: 180 وصفحات أخرى كثيرة). وفي اللغة العربية: السلعة هي المتاع. والمتاع هو المنفعة وما تمتعت به (مختار الصحاح) وهذا المفهوم لا يجعل مصطلح السلعة في الاقتصاد الوضعي بعيدا، حيث المقصود بالسلعة أنها شيء له منفعة للمستهلك بمعنى أنه يمتعه. ومع ذلك فلا بد من تمييز المصطلح الإسلامي للسلعة بالفرقة بين السلعة الحلال والسلعة الحرام.

ولقد اقترح البعض استخدام مصطلح "الطيبات" بدلا من "السلع" في إطار المفهوم الإسلامي، لأنه يخرج من دائرة السلع ما هو خبيث وغير جائز شرعا. يقول رفيق المصري إن "من المناسب أن نطلق نحن المسلمين لفظ الطيبات على السلع والخدمات المقومة شرعا. فالطيبات هي ما يجوز للمسلم الانتفاع به شرعا أما الخبائث (المحرمات) فلا يجوز الانتفاع بها إلا في حال الضرورة لحفظ الحياة، وتقدر الضرورة عندئذ بقدرها دون تعد" (رفيق المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم دمشق والدار الشامية بيروت ط1 بيروت 1409هـ، 1989م، ص: 14) ويلفت النظر إلى أن كلمة الطيبات تقابل كلمة Goods بالإنجليزية وكلمة Biens بالفرنسية والتي كانت شائعة الاستخدام من قبل كلمة Commodity. ولكنني لاحظت أن لفظ الطيبات في القرآن الكريم يكاد يقتصر بالمطعومات من حيث المعنى، فال تعالى (كلوا من طيبات ما رزقناكم) [57، 172 البقرة] (انظر كذلك الآيات 88 المائدة، 81 طه بها نفس المعنى) ولكن هل يمنع هذا التخصيص في المعنى القرآني لكلمة الطيبات من استخدامها لكل السلع الحلال إذا قمنا بالتوضيح؟

وثمة اقتراح بأن نستخدم كلمة "نعمة" و "نعم" بدلا من سلعة وسلع. ولفظ "نعمة" أو "نعم" وارد في القرآن وفي الحديث وشامل لكل ما يمكن أن يستفيد منه الإنسان فائدة حقيقية في إطار ما أحل الله سواء من المتاع الحلال أو من الطيبات.. وبعض النعم نجدها حرة بلا ثمن في الطبيعة مثل الهواء والمياه في الأنهار وبعضها غير ذلك لأننا لا نجدها في الطبيعة هكذا، ونحتاج إلي إنتاجها بتكلفة عمل وغيره، وما نتججه منها أقل مما نحتاجه فيكون لها ثمن. والتفرقة بين النعم الحرة والنعم التي لها ثمن تقابل التفرقة بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية في المصطلحات الوضعية.

ولكن ما فائدة استبدال لفظ سلعة بلفظ نعمة؟؟ أعتقد أن الفائدة كبيرة في أنها دائما سوف تذكرنا بحقيقة العطاء الإلهي لكي نؤدي ما علينا من شكر للمنع عز وجل. فحينما نعبر عن الزيادة في إنتاجنا بزيادة النعم فإنما نشكر الله، وعند حدوث الأزمات والغلاء سنعرف من خلال المصطلح بلفظه أن ثمة شيئا قد حدث لنا لأن الحصول على النعم لم يعد ميسرا فننتبه إلى تصحيح أحوالنا. سنتمكن من التعبير عن مفردات ما يطلقون عليه رأس المال البشري بطريق أفضل لأن مفرداته "نعم بشرية"، هبات من الخالق تختلف تماما عن مفردات رأس المال النقدي أو السلعي. كما سنتمكن من تقدير العديد من النعم الحرة كالهواء وحرارة الشمس.. الخ، وإطلاق مصطلح السلع الحرة عليها لا يتسم بأي دقة.. إن مصطلح "النعم" يتسع اتساعا كبيرا لكل شيء.. قال تعالى: (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار) [24: إبراهيم]. هذا اقتراح يقبل مزيدا من البحث.

د- مصطلح تعظيم الربح :

قديري البعض أن كلمة التعظيم لا يجب أن تستخدم في هذا المجال، لأن التعظيم لا يجوز إلا لله وحده. وهذا مردود عليه⁽⁶⁾ لأن المقصود بالكلمة هنا الوصول إلى "أقصى ما يمكن" (بالنسبة للربح) وقد ورد في القرآن قوله تعالى (ويعظم له أجرا) (5: الطلاق) ومشكلة المصطلح ليست في لفظ "تعظيم" أو "معظمة" ولكن في الكيفية التي يتم بها تعظيم الربح فلا بد للمصطلح الإسلامي أن يوضح لذلك أن تعظيم الربح يتم في إطار القيم الإسلامية، فلا يتم مثلا بفرض أسعار احتكارية أو باستغلال الاجراء وإنقاص حقوقهم، ولا يتم بغش الكمية أو النوعية.. الخ. فهو باختصار لا يتم إلا في دائرة الحلال. ومن ثم يمكن القول إن هدف المشروع الخاص في الإطار الإسلامي هو تعظيم

الربح الحلال . ومع ذلك لا بد من الاجتهاد حتى نتوصل إلى مصطلح إسلامي يعبر عن هدف المشروع الخاص بدقة ، لأن هذا ليس محصورا في أمر تعظيم الربح حتى وإن كان حلالا .. إن المشروع الخاص الإسلامي يستهدف أولا خدمة الجماعة من خلال نشاطه الإنتاجي (مفهوم الوظيفة للملكية الخاصة) كما يستهدف تحقيق ربح حلال من مبادلة إنتاجه من خلال الأسواق ، ويستهدف أيضا " البركة " أي الزيادة والنماء في ماله . ويحتاج الأمر إلى اجتهاد حتى نصل إلى مصطلح يجمع هذه الأبعاد . فهل نقول مثلا إن هدف المشروع يتمثل في "إنماء الربح الحلال العادي" ونعرفه بأنه العمل على إنماء الربح بشرط خدمة الجماعة وذلك من خلال سوق تنافسي .. أو نقول إن الهدف هو "تحقيق البركة بالربح الحلال" ، بمعنى أن يعمل المشروع على تحقيق مستوى الربح الحلال الذي يسمح بزيادة أو نماء حجم المشروع ونشاطه على مدى الأجل الطويل في إطار منافسة إسلامية .

هـ- مصطلحات في مجال التمويل والنظرية النقدية :

سبق بيان حقيقة المصطلحات الوضعية "الوديعة" و "الائتمان" و "الفائدة" والاعتراض عليها . ومن الناحية الإسلامية يجب إبراز مصطلح "القرض الحسن" وهو القرض اللاربوي أو المال الخاص الذي يتنازل عنه الفرد للغير بلا مقابل إلا ابتغاء وجه الله الكريم (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم) [11 : الحديد) وإطلاق مصطلح "الربا" على "الفائدة" ، وإذا تكلمنا عن سعر الفائدة قلنا "سعر الربا" ، والقرض الذي يشترط فيه الزيادة عند الرد يسمى باسمه الصحيح "قرض ربوي" . ويجب إبراز مصطلحات "المضاربة" و "المشاركة" وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي وبيانها بألفاظ معاصرة حتى يمكن التعرف عليها في إطار مقارنة من خلال الدراسات الاقتصادية والاستفادة منها تطبيقا . وقد لاحظت أن الكثير من طلاب الاقتصاد والعديد ممن يقومون بتدريس الاقتصاد في الوطن العربي الإسلامي لا يعرفون هذه الصيغ ويتساءلون مثلا هل هناك علاقة بين "المضاربة" في الفكر الوضعي والمضاربة في الفكر الإسلامي ؟ وبالطبع فالمضاربة في الفكر الوضعي Speculation مصطلح معروف لهم ، أما المضاربة في الإسلام فغير معروفة رغم أنها هي الأقدم في تاريخ العلم والأصح لغة حيث إنها مشتقة من الضرب في الأرض وهو السير والانتقال وكانت سمة أهل التجارة أنهم يتحركون ويسافرون من أجل نشاطهم .

و- مصطلحات في مجال التنمية الاقتصادية :

أهم ما في الموضوع أن مصطلح "التنمية الاقتصادية" لابد أن يعاد إرساؤه على أسس إسلامية حتى لا يتضمن البعد المادي للتنمية فقط .. هذا أمر هام وقد اجتهد فيه الكثيرون . وربما إذا اقتصرنا على لفظ "التنمية" دون إضافة الصفة الاقتصادية لكان أفضل حيث يتيح هذا إدخال البعد الاجتماعي أو الإنساني والبعد الديني مع البعد الاقتصادي . أما إذا قلنا "التنمية الاقتصادية" فينبغي إضافة الصفة "الإسلامية" حتى نتضمن -في المصطلح- من بيان كيفية التنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي الذي يأخذ بالبعد العقدي وما يترتب عليه من أبعاد في المجالات الأخرى في الحساب . وقد عرضت مفهوما للتنمية الاقتصادية الإسلامية في مقال سابق لي على أنها "تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي ، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية (7)".

ووفقا لهذا المفهوم يتضح أن الألفاظ المعاصرة (التنمية الاقتصادية) يمكن أن تستمر في الاستخدام ولكن مع الاتفاق على معان إسلامية واضحة لها . فالمفهوم السابق مثلا يؤكد على أن العامل الأصلي المحرك للتنمية يتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية والتمسك بالعقيدة وإن هذا بالتالي يؤدي إلى تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي فيؤدي هذا إلى التوسع في العمران وتكاثر المكاسب الحلال وكل هذا في إطار التوازن بين المادة والروح أو بين الدنيا والآخرة .

وهكذا فإن المصطلح الإسلامي قد يعتمد على ألفاظ معاصرة ومستخدم بشكل شائع ولكن المهم هو المعنى أو المفهوم الذي يقف وراء الألفاظ . وقد استخدم ابن خلدون لفظ "العمران" للدلالة على حالة النشاط الاقتصادي ، فعقد في المقدمة فصلا بعنوان "أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة" . وفي هذا الفصل وفي فصول أخرى من المقدمة يتضح أن لفظ "العمران" عند ابن خلدون وبالمعنى الذي استخدمه فيه هو أقرب شيء إلى مصطلح "التنمية" الذي نستخدمه في العصر الحديث . (ابن خلدون ، المقدمة ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ، ص : 271 وغيرها) . واللفظ له أصل قرآني ، قال تعالى : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) [21 : هود] قال المفسرون أي طلب منكم عمارة الأرض .

ومن الممكن لنا استخدام نفس اللفظ على أن نعمل على تعريفه أيضا لأن الكفرة يعمرّون الأرض كما يعمرّها المؤمنون ، كما أن التنمية هي كثرة العمران ، يقول تعالى : (أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثّاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها) (9: الروم).

كلمة ختامية :

إن ما سبق ليس إلا أمثلة أو مقترحات لبيان وضع المصطلح الإسلامي في مجال الدراسات الاقتصادية ، وكيف يكون لدينا بعض الأسس المنهجية التي تساعدنا في إرساء هذا المصطلح . والأمثلة أو المقترحات التي ذكرت في هذا المقال ليست إلا نذرا يسيرا مما ينبغي أن يبحث فيما بعد بشيء من الصبر وبكثير من الجهد والمشاورة بين أهل الاختصاص .

إن الموضوع المطروح في البحث جديد ، والاجتهاد فيه مرغوب إلى أقصى الحدود من كل من تناولوا أو يتناولون موضوع الاقتصاد الإسلامي حتى يتم إرساء قواعد منهجية للمصطلح العلمي فيه . وبالرغم من صعوبة البدايات فإن كل خطوة تتبعها خطوات وعادة ما تكون أقوم وأفضل . نسأل الله المغفرة والرضوان . قال تعالى : (ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) ، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

الاسكندرية : جمادى الآخرة 1414 هـ نوفمبر 1993 م .

الهوامش :

- (1) - سنتطرق فيما بعد إلى لفظ تعظيم الربح أو معظمته وهل جائزة أم لا من الناحية الإسلامية؟
- (2) - "أمنه" على كذا و "أتمنه" بمعنى، وقال تعالى : (ومنهم من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك) [75 : آل عمران] فالكلمة مشتقة من الأمانة والأمان.
- (3) - قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام، دار الجبل بيروت 1400هـ 1980م، الطبعة الثانية ص : 205.
- (4) - انظر لكاتب هذا المقال "دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي"، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1988م، ص : 62 وما بعدها.
- (5) - انظر لكاتب المقال "تطور الفكر الاقتصادي"، الطبعة الثالثة، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية 1993، ص : 75، 86.
- (6) - انظر أيضا رفيق المصري، مرجع سابق ص : 108.
- (7) - انظر لكاتب هذا المقال : "التنمية الاقتصادية : نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي" ندوة إشكالية التنمية في العالم الإسلامي، 1411هـ - 1990، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

المراجع :

أولا القرآن والحديث :

- 1- القرآن الكريم.
- 2- تفسير ابن كثير، دار الفكر، 1400هـ 1980م.
- 3- الجامع الصحيح للإمام مسلم، دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة - (صورة من طبعة استانبول المحققة المطبوعة 1329هـ) (بدون تاريخ).
- 4- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ المنذري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية - دار الفكر - بيروت، 1392هـ - 1973م.

ثانيا من التراث الإسلامي :

- 1- ابن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكومات الإسلامية، تحقيق صلاح عزام، دار السلام، القاهرة 1972.
- 2- ابن خلدون : المقدمة، طبعة دار الشعب - القاهرة (بدون تاريخ).
- 3- ابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة 8، 1406هـ 1986م.
- 4- ابن عبد السلام (العز) : قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة 2، دار الجيل، بيروت، 1400هـ - 1980م.
- 5- ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد محمد صلى الله عليه وسلم، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة (بدون تاريخ).

ثالثاً 'مراجع حديثة عربية وأجنبية'

- 1- رفيق يونس المصري : أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم دمشق والدار الشامية بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ. 1989م.
- 2- عبد الرحمن يسري أحمد : دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية 1988م.
- 3- عبد الرحمن يسري أحمد : تطور الفكر الاقتصادي، دار الشروق، بيروت، 1972.
- 5- محمد باقر الصدر : اقتصادنا، دار الفكر، بيروت 1968.
- 6- محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث، دار المعارف، القاهرة 1967.
- (7)- Ahmed, Ziaudin, Islam, Poverty and Income Distribution, the Islamic Foundation, Leicester, U.K, 1991.
- (8)- Blaug, M, the Methodology of Economics, Cambridge University Press, London, 1980.
- (9)- Ekelund, R.B. and Hebert, A History of Economic Theory and Method, 3 rd Ed., McGraw Hill, 1990.
- (10)- Schumpeter, J, History of Economic Analysis (Allan and Unwin, London, 1959).

